BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مداخل أولية حول
إشكاليـــات الأداء
فـــي منظمـــات المجتمـــع المدنـــي
(حالة منظمات حقوق الإنسان)

إعداد : الحبيب بلكوش (المغرب)

لاشك أن التطرق لإشكالية الأداء داخل منظمات المجتمع المدني تحيلنا على المناخ الذي انبثقت داخله هذه المنظمات والمؤثرات السياسية والثقافية والتشريعية المحيطة بها.

ويزداد الأمر تعقيدا عندما نلامس الموضوع من خلاله نموذج المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان نظرا لحساسيته بالنسبة للأنظمة ولواقع السياسات المتتبعة من قبلها في تقييد الممارسات الديمقراطية، ولمسار إحداث هذه التنظيمات ضمن مخاض سياسي عام داخل كل بلد من البلدان العربية.

لقد شكلت منظمات حقوق الإنسان في الأصل واجهات النضال من أجل الحقوق المدنية والسياسية في ظل سياسات التضييق على الحريات العامة وقمع القوى السياسية المناهضة لتوجهات الدولة. لذلك فإنها في كافة دول المنطقة تتبنى عن حق وبالأساس شعار إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وضمان تعددية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية وحرية الإعلام. وإذا كانت مشروعية هذا التوجه قائمة، فقد اندرجت مقابل ذلك في جدول أعمال سياسي للأحزاب المستهدفة من قبل الدولة، التي شكلت أطرها القاعدة الأساسية لولادة هذه الحركة. وهذا ما سيجد له انعكاسات على مستوى برامج وأساليب العمل والثقافة المبنية عليها وطرق التدبير.

وسنحاول هنا تقديم مجموعة من المداخل الأولية التي كانت لها انعكاسات على أداء المنظمات الحقوقية :

1. الإطار القانوني :

إن تتبع نشأة منظمات حقوق الإنسان يعكس بشكل جلي مدى توفر الإطار المساعد على التعددية بكافة تعبيراتها ضمن سياسة الدولة. وهكذا نلاحظ أن أولى المنظمات عرفت النور في شمال افريقيا (الرابطة الفرنسية 1977، الجمعية المغربية 1979 وثلثهما فيما بعد المنظمة المصرية) في ارتباط بالانفتاح السياسي النسبي الذي عرفته هذه البلدان. أما الدول التي لم تشهد هذا الاختيار فلازالت التعبيرات الحقوقية لم تجد فضاءاتها القانونية إلى الآن (عدد من دول الخليج). إلا أن هذه النشأة لم تخلو كذلك من انعكاس مخلفات سياسة التضييق والقمع سواء عبر الملفات ذات الأولوية (الحريات السياسية) أو القوى الداعمة والمحتضنة للمشروع والمتمثلة في ضحايا القمع من تنظيمات سياسية ونقابية أو شخصيات منتمية لهذا الحقل النضالي.

وقد عانت مجموعة من التنظيمات الرائدة من تقلبات سياسة الدولة مثل ماهو الحال في تونس ومصر.

والواقع أن القيود المفروضة قد تأخذ أشكالا متعددة (تهدف إما خنق التنظيم والتمويل) أو تركه في منزلة معلقة (الاعتراف القانوني) أو محاولة الهيمنة عبر العضوية أو غيرها من الأشكال.

وإذا كانت بعض التجارب قد استطاعت إيجاد صيغ تمكنها من الوجود والعمل مثل الشركات غير الربحية، أو المساطر القضائية الممتدة لسنين، فإن الوضع العام في المنطقة كان هو الميل إلى التضييق على العمل الحقوقي وتعطيله و وضع العراقل أمامه.

وفي ظل وضعية جنينية لإرهاصات الفكر الحقوقي (والمدني بشكل عام) ومضايقات سياسة الدولة والحضور الوازن للفاعل السياسي (الأحزاب)، فإن الحركة الحقوقية تجد نفسها أمام تحديات كبرى تصل أحيانا إلى الانشقاق وطموح للهيمنة السياسية على مكوناتها.

2. النخبوية والجماهيرية :

لقد طرحت هذه الإشكالية باستمرار داخل منظمات حقوق الإنسان ولازالت إلى الآن مطروحة في بعضها. وفي اعتقادنا أننا أمام أحد موروثات العمل السياسي ولسنا في صلب عمل المجتمع المدني. إذ من الملاحظ أن عمل المجتمع المدني حتى في الدول الديمقراطية، نخبوي في بنائه وإدارته وخبرته، وفئوي أو جماهيري في خدماته وتفاعله مع القضايا المطروحة. أما في منطقتنا فقد أخذ بعدا آخر يتمثل في

التعامل مع العضوية : هل تعمل منظمات حقوق الإنسان على تنظيم أوسع الجماهير الممكنة او تخص عضويتها لنخب ذات كفاءة وخبرة لبلورة البرامج وتدبيرها وبناء الأداة المناسبة للتفاعل مع المكونات المجتمعية الفاعلة والتأشير في سياسة الدولة ؟

والواقع أننا أمام تعدد المقاربات في التنظيمات الحقوقية بين بناء مركزي أو توافقي بين تيارات سياسية وشخصيات بما يسمح بإيجاد التوازن المطلوب للعمل المشترك، وبين مؤسسات مغلقة على شكل مراكز ومؤسسات بحثية وتدريبية. إن المقاربة الأولي (البناء المركزي أو التوافقي) تشكل الاتجاهين معا (الجماهري والنخبوي)، وهذا مانلاحظه في عدد من التنظيمات سواء في المغرب أو مصر أو تونس أو لبنان أو غيرها.

فالملاحظ أن أهم التنظيمات الحقوقية العربية عرفت ميلادها من داخل رحم قوى سياسية معارضة ومقصية من تدبير الشأن العام، بل وتعاني من مضايقات السلطة على عدة مستويات. الأمر الذي يجعلها تبحث عن أشكال مختلفة للتعبير عن آرائها وتعبئة أو سع الطاقات لترجمة شعاراتها (نقابات، جمعيات ...).

وهذا مانجد له انعكاسات على مستوى الإدارة والتسيير وأساليب العمل. وإذا كان لكل اختيار تاريخ وأسس وأهداف تتماشى واستراتيجيات الأفراد والهيآت المنبثق عنها التنظيم، فإن القاسم المشترك يتمثل كثيرا في ضعف المهنية لدى جل التنظيمات مما ينعكس على الأداء وعلى تعبئة الطاقات والإمكانات اللازمة لنجاعة الفعل الحقوقي سواء على مستوى الخبرة أو التمويل أو الفعل في السياسة العامة للدولة ...

ولاشك أن الدعم السياسي للفعل الحقوقي ضروري من حيث التأشير وتحقيق النتائج والمكتسبات، إلا أنه قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية تجعل الحقوقي يخضع لأجندة السياسي في التعامل مع القضايا المطروحة والظرفية المناسبة له وفي تحديد الأولويات. وهنا يصبح العمل الحقوقي أداة في استراتيجية السياسي سواء كان في المعارضة أو الحكم.

وفي اعتقادنا أن هذا الإشكال سيظل قائما في ظل سياسات الدول المقيدة للديمقراطية في كل المجالات : تدبير الشأن العام، حرية التنظيم والتعبير، ... الخ، مما ينعكس سلبا على الممارسة الحزبية ويجعلها تبحث عن مواقع داخل جميع الحقول للرد على هذه السياسة، كما لايسمح ببروز نخبة حقوقية منشغلة فكرا وممارسة بهذه القضية.

3. مشكلة التمويل :

في ظل هذه الشروط، فإن إشكالية التمويل كانت ولازالت قائمة وإن بدرجات متفاوتة.

إن الأنظمة التي تضيق على العمل الحقوقي خاصة والمدني عامة على مستوى التشريع والممارسة، لايمكنها أن تعمل على توفير الشروط المطلوبة لدعم هذا الفاعل.

بل إن التشريع والقوانين الجاري بها العمل لاتوفر أية تشجيعات أو تسهيلات إلى الخواص والمؤسسات الوطنية أو الإقليمية التي قد تدعم المنظمات غير الحكومية، كما أن التمويل الأجنبي محاصر في العديد من الدول رغم ارتباط هذه الأخيرة أحيانا باتفاقيات شراكة تفتح الباب لذلك (الشراكة الأورومتوسطية مثلا).

إن هذا الوضع لايتماشى والتحولات الدولية الجارية في ظل العولمة وانحصار دور الدولة في عدة مجالات اجتماعية. كما أن المؤسسات الدولية المانحة أصبحت تبرمج عددا من الاعتمادات عبر قنوات المنظمات غير الحكومية. وهكذا تفضل العديد من الأنظمة حرمان قوى مدنية من إمكانيات العمل والمساهمة في معالجة قضايا يعاني منها المجتمع، لسبب واحد هو عدم خضوعها لهيمنة التوجهات الرسمية.

وذهبت عدة دول إلى إحداث منظامت "غير حكومية" موالية لها في حقول عدة (مرأة، طفل...)، ووفرت لها الإمكانيات والدعم لتكون أداتها في مواجهة نشاط المجتمع المدني المستقل، وخلق واجهة تحاول الإيهام بوجود تعدد في البلد كجواب على الإنتقادات الموجهة لها خاصة على المستوى الخارجي.

وينعكس هذا الوضع على أداء المنظمات الحقوقية خاصة في ظل الإكراهات السالف ذكرها (سياسيا)، مما يعيق أداءها وبرامج عملها وتطور بنيتها ومتطلبات توفير الكادر المناسب للتدبير الإداري وتدبير المشاريع.

4. إشكاليات الإدارة والتسيير :

لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني وضمنها منظمات حقوق الإنسان أن تقطع شوطا في اعتماد مبدأ دورية مؤتمراتها (متى سمحت السلطة بذلك) وتجديد نسبي لقياداتها. إلا انها مع ذلك لم تستطع بشكل عام بلورة مقاربة عملية للمبادئ

الديمقراطية في التسيير تفتح الباب أمام تجدد القيادات. وهذا ماتترجمه بقاء القادة لمدد طويلة وفقا لسياسة توافق بين التيارات المؤسسة أو المكونة لقاعدتها. وينتج هذا الوضع في نهاية المطاف حلقة مفرغة تجعل الاعتقاد سائدا في عدم توفر الكادر القيادي المناسب، بدل اعتبار هذا الوضع نتيجة لطرق التدبير الذي لاتنتج أطرا قيادية متجددة.

وينضاف إلى هذا الواقع إشكالية الجمع بين التطوع والمهنية في الأداء، وانعكاس الصعوبات المالية على الرفع من المهنية في التسيير الإداري وإعداد البرامج.

والواقع أنه لسنوات طوال ظل التخوف لدى المناضلين الحقوقيين من المهنية مبنيا على هوس الخضوع لتكنوقراط في مجال العمل المدني يتحكمون في التسيير والتدبير. وإذا كان الإنشغال صحيحا إلى حد ما، إلا أنه لامفر منه في ظل التحولات الجارية وطنيا ودوليا، وحسب متطلبات العمل والبرامج وفق ضوابط ومقتضيات تقنية يصعب أن يوفرها بالكامل الإطار المتطوع. لذلك يطرح التحدي على العاملين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني عامة لرسم خطط تمكنها من الجمع بين المهنية والتطوع باعتبارهما مكملان لبعضهما.

إن حاجيات وضع البرامج وإعداد المشاريع ورسم سياسات التدريب وتطوير الخبرة وتقييم الأداء كلها مكونات تستدعي مهارات وتكوينا وثقافة ودراية خاصة في المجال، وهو مايدعو إلى إعداد الكادر الذي يملك هذه المواصفات والقادر على التفرغ لهذا العمل.

وقد أبانت عدة تجارب على أن هذا البعد يعبء بشكل أقوى طاقات المتطوعين ويوفر لها الإطار الملائم الذي يستثمر طاقاتها وقدراتها خدمة لأهداف التنظيم وخطط عمله.

وقد تبين هذا الخصاص لدى المنظمات الحقوقية على امتداد الساحة العربية، مما جعل عددا من مراكز التدريب تحاول الإجابة على هذه الحاجيات عبر برامجها. إلا أن المتتبع لهذا العمل، يلاحظ مع ذلك أن الإستفادة من هذه الخدمات تساهم في إغناء البعد النضالي (إعداد التقارير المضادة أمام اللجن المختصة بالأمم المتحدة، إعداد التقارير السنوية، نشر مبادئ حقوق الإنسان، تعبئة فئات الشباب والنساء ...)، أكثر مما يساهم في تطوير طرق التدبير والإدارة. ومن الأسباب المرجحة لذلك، هو توجهها إلى المتطوع وعدم توفر الإطار التنظيمي الملائم للإستفادة من هذه الخبرة، فضلا عن المتطلبات المادية اللازمة لذلك (مقرات، تجهيزات، موارد...)

خلاصـات أوليـة

لقد استطاعت التجارب على امتداد المنطقة العربية أن تراكم إلى هذا الحد أو ذاك، وفي جانب أو آخر، عناصر هذا التوتر الداخلي في كل الأبعاد السابق ذكرها، مما يساهم في رسم معالم تطور جزئي مكن العديد من تنظيمات حقوق الإنسان أن تكتسب مكانة وازنة إلى حد ما على مستوى البلد، وحضورا أهم على المستوى الإقليمي والدولي. إلا أن المكسب الأهم هو أن حركة حقوق الإنسان على امتداد المنطقة العربية استطاعت أن تجعل قضية الحقوق والحريات حاضرة بشكل أكبر ضمن جدول أعمال الفاعلين السياسيين والنقابيين وعلى مستوى الدولة التي أصبحت تعمل جاهدة إما للتفاعل إيجابيا مع بعض عناصر ومطالب هذا الخطاب متى توفرت لديها الإرادة السياسية، وإما محاولة احتواء المطلب الحقوقي وتدجينه ضمن استراتيجيتها الخاصة، أو عرقلة تطوره وإشعاعه.

إن الإشكاليات المطروحة على المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني عامة هي تحديات مجتمع بأكمله بكل ما يقتضيه ذلك من الارتقاء بأداء الدولة إلى مستوى تحولات وإكراهات الواقع الوطني والدولي ومايستلزمه من إرادة سياسية للنهوض بحقوق وحريات المواطن وضمان كرامته وحمايته من التجاوزات والانتهاكات ضمن مشروع مجتمعي تتداخل فيه المكونات والضمانات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية والثقافية. وهذا مايجعل منظمات المجتمع المدني مع ذلك، تساهم بقوة – رغم كل المضايقات والقيود – في وضع لبنات هذا المشروع والدفاع عنها. إلا أنها مطالبة بالتقييم المستمر لأدائها ومتطلبات بلورة شعاراتها ومبادئها ضمن بنياتها حتى توفر الأطر المؤهلة للاضطلاع برسالتها دفاعا ونهوضا وتعميما لقيم وممارسات جديدة. وهذا مايستدعي بلورة الرؤى والخطط الملائمة لتقوية الأداء وتعزيز مكانة العمل في معركة البناء الديمقراطي المنشود.

الرباط، يونيو 2004